متغيرات البيئة الاجتماعية والفيزيقية المرتبطة بالبناء المخالف على الأرض الزراعية – دراسة ميدانية مطبقة على بعض قرى محافظة الدقهلية

[١٠]

عاليه حلمي عبد العزيز حبيب[١]– محمد السيد النته[٢]– ياسر محمد محمد أحمد[٣]
١) كلية البنات، جامعة عين شمس ٢) كلية الزراعة، جامعة عين شمس ٣) مديرية التضامن الاجتماعى بالدقهلية

المستخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على متغيرات البيئة الاجتماعية والفيزيقية التى طـرأت على القرية المصرية وعلاقتها بظاهرة البناء المخالف على الارض الزراعية، وكذلك الوقوف على الأسباب التي دفعت الفلاح للبناء المخالف على الأرض الزراعية، كما تهدف الدراسة الى التعرف على الآثار الناتجة عن البناء المخالف على الأرض الزراعية.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثون بنظم الدراسة فى بابين تناول الباب الأول الاطار النظرى والمرجعى لأهم الدراسات السابقة، أما الباب الثانى فيختص بالاجراءات الميدانية والدراسة الميدانية ودراسة المجتمع المحلى لبعض قرى محافظة الدقهلية "مجتمع الدراسة " وقد قسَّم الباحثون مجتمع الدراسة الى ثلاث قطاعات(قطاع الشمال، والوسط والجنوب) حتى تكون العينة ممثلة الى حد كبير لمجتمع الدراسة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة، ومنهج دراسة المجتمع المحلى، كما استعانت الدراسة بأدوات لجمع البيانات الميدانية منها (استمارة الاستبيان ، والمقابلة المتعمقة ،ايضا دليل دراسة المجتمع المحلى)، كما استعان الباحث بعينة قوامها "١٥٣ " مفردة ممن قاموا بالبناء المخالف على الأرض الزراعية من اجمالى ٣٠٦٠ مخالف بمجتمع الدراسة (بعض قرى محافظة الدقهلية). بنسبة ٥% من اجمالى المخالفين وعدد القرى مجتمع الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

- توجد علاقة بين المتغيرات الاجتماعية (الرغبة فى الاستقلالية – مستوى التعليم – مستوى الدخل – الملكية– ونمط الأسرة) وبين ظاهرة البناء المخالف على الأرض الزراعية، فجاءت نسبة ٤١,٢% من المبحوثين اللذين قاموا بالبناء المخالف على الأرض الزراعية ممن يملكون أقل من فدان، ونسبة ٣٢,٧% ممن لا يملكون أرضا على الإطلاق قاموا ايضا بالبناء على الأرض الزراعية، وهذا يعنى أن الملكية ليست شرطا للإمتناع أوالبناء المخالف على الأرض الزراعية.

- لاتوجد علاقة بين متغيرات البيئة الفيزيقية (نوع التربة – درجة الحرارة – وفرة مياة الرى) والبناء المخالف على الأرض الزراعية، فالبرغم من زيادة إنتاجية الفدان بمجتمع الدراسة إلا أن الإقدام على البناء على الأرض الزراعية يزداد يوم بعد يوم.
- لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين عدد ونوع الأبناء (ذكور– اناث) في أسرة المخالف وقرار البناء المخالف على الأرض الزراعية "
- سيادة النمط الأسرى النووي فى قرى محافظة الدقهلية بنسبة ٧٣,٩%، كما جاءت الأسرة الممتدة بنسبة ١٧,٦%، وهذا ما إتفق مع العديد من الدراسات السابقة .
- لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠١) بين المجتمع الريفي ، والمجتمع الريفي المتحضر(القرى الملتحمة مع المركز) فى نوع ونمط واستخدام البناء المخالف على الأرض الزراعية.
- ولذا توصى الدراسة بضرورة تدخل الدولة بشكل جاد فى ايجاد حلول غير تقليدية للحد من مشكلة البناء المخالف على الأرض الزراعية، وإلا ستتعرض مصر للتصحر الشديد باراضيها الزراعية مما سوف يؤثر على مستوى الدخل العام من خلال قطاع الزراعة والذى يمثل الدخل الرئيس لمصر لكونها بلد زراعى

المقدمة

"عرفت مصر تاريخيا بأنها بلد زراعى، يمثل القطاع الزراعى فيها أهمية محورية من الناحية الإقتصادية، حيث يعيش أقل من ٥% من السكان على حوالى ٩٢%من مساحة مصر الكلية"، (نادر نور الدين، فؤاد حنا سليمان، ٢٠٠٠م) من المعمور المصرى ككل وكانت القطاعات الريفية فيه تستأثر بالسكان، حيث كان يعيش ٨٠% من المصريين على الإنتاج الزراعى وكانت الأرض الزراعية المصدر الأساسى للدخل والإنتاج، وكانت ملكية الأراضى الزراعية والمواشى من العوامل الرئيسية التى تؤدى الى إختلاف المكانة الاجتماعية . (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية :المؤتمر السنوى الخامس ،المجلد الاول، القاهرة، ٢٠٠٣ م، ٦١٢)

وتعانى مصر من العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والفيزيقية والعمرانية ومن أهمها الزيادة المطردة فى عدد السكان فضلا عن التوزيع غير المتعادل للسكان، والهجرة من الريف إلى الحضر وظهور المناطق العشوائية فى المناطق الحضرية والريفية وزيادة الرقعة العمرانية على حساب الأراضي الزراعية.

الأمر الذى يدعوا إلى الإهتمام بالدراسة الراهنة للوقوف على أهم المتغيرات الإجتماعية والفيزيقية التى طرأت على القرية المصرية علاقاتها بالبناء المخالف على الأرض الزراعية .

مشكلة الدراسة

بالرغم من محدودية الارض الزراعية فى مصر وبالرغم من صدور العديد من القوانين الزراعية منها القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣م، الا ان الزيادة فى حجم البناء المخالف على الأرض الزراعية مستمرا كما اكدته دراسة (محمد شطا : ٢٠٠٤م) وانتهاءا بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٦م وباتت القرية المصرية تلاحقها التغيرات المتسارعة التى غيرت وجه الريفى المصرى، فى البنيان الاجتماعى والقيم والعادات والتقاليد والثقافة فضلا عن التغيرات الفيزيقية ،كما جاءت به دراسة (المصيلحى خليل: ٢٠٠٣م) حيث انه بالرغم من ارتفاع مستوى معرفة المبحوثين بالمتغيرات الاجتماعية وكذلك تأثيرها على قرار البناء المخالف على الأرض الزراعية الا انه هناك زيادة مضطردة نحو التعدى بالبناء المخالف على الأرض الظراعية، حتى "اصبحنا الان نرى ونلمس ريفا مشوها لا حقته التغيرات والتى أدخلت عليه فلا هو ظل بنظامة التقليدى ولا هو لحق بالحداثة كما هى. (عاليه حبيب : ٢٠١٠،ص ١٩)

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة الراهنة فى محاولة التعرف على المتغيرات الاجتماعية والفيزيقية التي طرأت على القرية المصرية،وعلاقتها بالناء المخالف على الأرض الزراعية والتعرف على مدى أثر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣م فى الحد من البناء المخالف على الأرض الزراعية.

تســـاؤلات الدراسة

- ما المتغيرات الاجتماعية التى طرأت على الريف المصريمن حيث (التعليم – نمط الاسرة – المهنة – المستوى الاقتصادى للاسرة الريفية) وعلاقتها بظاهرة البناءالمخالف على الأرض الزراعية؟
- ما المتغيرات الفيزيقية (التربة – المناخ – مياة الرى) التى طرأت على الريف المصرى وعلاقتها بظاهرة البناء المخالف على الأرض الزراعية؟

- ما مدى وجود علاقة بين صعوبة استخراج تراخيص البناء بالكتلة السكنية وظاهرة البناء المخالف على الأرض الزراعية؟

الفـــــروض

- توجد علاقة دالة إحصائياً بين الأبناء الذكور وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية.
- توجد علاقة دالة إحصائياً بين الأبناء الإناث وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية.
- توجد علاقة دالة إحصائياً بين توقيت البناء وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية.
- توجد علاقة دالة إحصائياً بين ملكية الارض الزراعية وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية.
- توجد علاقة دالة إحصائياً بين نمط الأسرة وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية .
- توجد علاقة دالة إحصائياً بين المستوى التعليمى وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية.
- توجد علاقة دالة إحصائياً بين صعوبة إستخراج تراخيص البناء داخل الكتلة السكنية وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية.

أهمية الدراســـــة

الأهمية النظرية:

- تكمن الأهمية النظرية للدراسة فى إعتبارها محاولة لإثراء دراسات علم الاجتماع الريفى فى أحد الموضوعات الهامة وهو متغيرات البيئة الإجتماعية والفيزيقية التى طرأت على المجتمع الريفى المصرى وعلاقتها بظاهرة البناء المخالف على الأرض الزراعية، وخاصة أن الدراسات السوسيولوجية التى تناولت قضية التغير الاجتماعى إهتمت بالموضوع من جوانب عديدة منها الجانب القانونى، من الجانب الاقتصادى، من الجانب المعرفى وعدم الإهتمام بالبحث عن العوامل الاجتماعية والثقافية والفيزيقية والمرتبطة بظاهرة البناء المخالف على الأرض الزراعية .

- أيضا تكمن أهمية الدراسة فى تتناولها قضية مستقلة ولها أهميتها على المستوى الوطنى، فمصر بلد زراعى، يمثل القطاع الزراعى فيها أهمية محورية من الناحية الإقتصادية والتى تعنى الحرية (من يملك قوته يملك حريته)، وتأثير ذلك على تهديد الأمن الغذائى والإقتصاد الزراعلى فى مصر.

الأهمية التطبيقية:

- تتمثل فيما تتوصل الية الدراسة الراهنة من نتائج تقدم رؤية واقعية لواقع الريف المصرى.
- توفير البيانات والمعلومات عن حجم المشكلة لمتخذى القرار للمساعدتهم فى إتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة للحد من ظاهرة التعدى على الأرض الزراعية.

أهـــداف الدراسة

١) التعرف على متغيرات البيئة الاجتماعية التى طرأت على الريف المصرى وعلاقتها بالبناءالمخالف على الارض الزراعية.

٢) التعرف على متغيرات البيئة الفيزيقية التى طرأت على الريف المصرى وعلاقتها بالبناءالمخالف على الارض الزراعية.

٣) وضع تصور للحد من البناء المخالف على الأرض الزراعية.

مفاهيم الدراسة

سوف يعرض الباحثون للمفاهيم التالية : التغير الاجتماعى – التغير الفيزيقى

يعرف التغير الاجتماعي انه" عملية مستمرة في المجتمعات الإنسانية على اختلاف أنواعها لأن التغيير بالنسبة للمجتمع كالهواء والماء للكائن الحي "، فدراسة التغير الاجتماعي في قرية أو مجموعة من القرى لابد أن يرتكز اهتمامها أول الأمر على طبيعة العلاقات التي تربط القرويين بالأرض، والعلاقات الاجتماعية التي تقوم على هذه القاعدة وأهمها العائلة " (محمد عاطف غيث : ١٩٦٥: ص٣٦)

يمكن تعريف التغير الاجتماعى أيضا بأنه "المظهر الديناميكى للمجتمع الانسانى والحركة الاطرادية المستمرة المتتابعة التى تتم من خلال التفاعل الاجتماعى عبر الزمن، وتعبر عن انماط من العمليات والانتقال والتنمية والتقدم، وتنم عن الاختلافات والتعديلات والدورات والتذبذبات التى تطرأ فى طبيعة ومضمون وبناء الجماعات والنظم، وكذلك فى العلاقات الاحتماعية كالسلوك الاجتماعى وفحواه الذى يتمثل فى العادات والعرف والنظم والقوانين واللغة خلال تتابع الزمن، وبحيث يمكن ملاحظتها وتقديريها. (حسين عبد الحميد :٢٠٠٢م ،٦٣)

ويعرف ايضا بأنه يمثل الجانب المعياري " normative aspect " للحياة الاجتماعية أن كل المجتمعات والثقافات تتغير دائما وباستمرار ولو أن بعضها يكون أسرع فى تغيره عن البعض الآخر، وهذا ما أشار إليه ولبرت مور W. Moore عندما عنون الفصل الأول من كتابة "التغير الاجتماعي عام ١٩٦٣م بعنوان" معيارية التغير الاجتماعى" (السيد عبد العاطي، محمد أحمد البيومي: ٢٠٠٥، ٢٢٥)

ويعرف ايضا بأنه " كافة أشكال التحول الجزئية أو الكلكلية التى تطرأ على البناء الاجتماعى – الثقافى لمجتمع من المجتمعات تحدث عبر سلسلة متصلة من العمليات المستمرة عبر الزمن ويكون لها نتائج بعيدة المدى عبر المستويات المختلفة للبناء الاجتماعى " (احمد زايد ،اعتماد علام : ٢٠٠٨م ،٢١).

التعريف الإجرائي للتغير الاجتماعي الذى تتبناه الدراسة الراهنة: هو كل التغيرات المستمرة التى طرأت على القيم والعادات والتقاليد ونمط الأسرة وأشكال التفاعل الاجتماعي للأسرة الريفية المصريـــــــة.

ويمكن تعريف البيئة الفيزيقيـــة: إنها "عبارة عن الغلاف السطحي من الأرض اليابسة والطبقات من المجموع المائي في المحيطات والبحار والبحيرات والأنهار، والطبقات السلفية من الغلاف الجوى، وهذا المحيط الحيوي أو الطبيعي هو الحيز المكاني الذي توجد فيه الحياة بأنماطها المتباينة وبما تشتمل عليه من الكائنات الحية، ومن مواد وقوى فاعلة ومؤثرة ، وهذه

المنظومة سبقت ظهور المنظومة الاجتماعية والتكنولوجية بملايين السنين وهى عبارة عن (الأرض أو اليابس – الغلاف المائي– الغلاف الهوائي) (حاتم عبد المنعم : ٢٠١٠، ٧٧)

وأيضا يعرف: حاتم عبد المنعم المنظومة البيئية بأنها: هي مجموعة من الأجواء أو الوحدات المرتبطة ببعضها البعض وتعمل معا لأداء هدف معين، وبالضرورة فإن الكل منظومة مجموعة من المدخلات والمخرجات، المدخلات هي الدوافع الموجهة إلى كيان المنظومة هي الترجمة الفعلية لأهدافها، وقد تكون هذه الوحدات حية أو غير حية، وقد تكون مجرد انساق تجريدية مثل المنظومة السياسية أو الاقتصادية.

فكل نظام كوني تقع عليه العديد من الضغوط منها الضغوط الفيزيقية، والتي تؤثر بالسلب على حياة الإنسان الاجتماعية والطبيعية مثل الزلازل، والبراكين ومختلف أنواع التلوث مثل تلوث المياه والتربة والهواء ،التلوث السمعي، التلوث البصري وجميعها تمثل ضغوطا فيزيقية ذات تأثير مباشر على حياة الإنسان بصور مختلفة، فعندما يتعرض الإنسان إلى موقف سلبي يواجهه ولا يستطيع التكيف معه فينعكس سلبا على أدائه لأدواره الاجتماعية " (حاتم عبد المنعم أحمد : ٢٠٠٤ ،ص ٩٣)

المتغيرات الفيزيقية: "هى تلك التغيرات التى تواجه دول العالم (المتقدمة منها والنامية) والتى تعيق اى جهود مبذولة لتحقيق الاهداف الانمائية (التغير المناخى) من خلال التأثير المباشر وغير المباشر على حياة الانسان وذلك من خلال (تغير درجة حرارة الغلاف الجوى – تغيرمنسوب مياة البحار والمحيطات – تغير كمية تبخر المياة العزبة) وتعتبلر مصر من اكثر خمس دول على مستوى العالم تعرضا لمخاطر التغيرات المناخية"(المجلة المصرية للتنمية والتخطيط: العدد الاول، ٢٠١٠م، ١١٢).

التعريف الإجرائي لمفهوم المتغيرات الفيزيقية: هى كل ما يرتبط بالأرض الزراعية (التربة– الميـاه– الهواء – درجة الحرارة).

مفهوم البناء المخالف: " هو عبارة عن إقامة مبان او منشآت فى الارض الزراعية أو اتخاذ اية اجراءات من شأنها تقسيم هذه الأراضي أو أي ان شيء من شأنه تغيير استخدامات الارض الزراعية فى غير الأغراض الزراعـية. (قـانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣م)

التعريف الإجرائي للبناء المخالف على الأرض الزراعية الذى تتبناه الدراسة الراهنة : " كل بناء تم على الأرض الزراعية بقصد السكن أو اقامة مشروع تجارى أو اسوار أومنشآت أواى اعمال من شأنها تغيير استخدام الأرض الزراعية ،أو كل فعل وامتناع يؤدى إلى المساس بخصوبتها، وتغير استخداماتها في غيرغرض الزراعــة ".

الدراسات السابقة

تمثلت الدراسات السابقة في محورين:

المحور الأول الدراسات التى تناولت متغيرات البيئة الاجتماعية والفيزيقية:

١- دراسة " مروة سامى السعيد٢٠١٣م بعنوان : متغيرات البيئة الاجتماعية والفيزيقية المرتبطة بثقافة الانتماء

هدفت الدراسة إلي: دراسة المتغيرات الشخصية وعلاقتها بثقافة الانتماء فى مجتمع شمال سيناء، الكشف عن اثر البيئة الاجتماعية والفيزيقية بمستوى ثقافة الانتماء.

استعانت الدراسة: بمنهج المسح الاجتماعى بالعينة، واستعانت الدراسة بالاستبيان، وكان حجم العينة (٢٦٥).

وتوصلت الدراسة الى اهم النتائجك

- تأثير العوامل الاجتماعية المختلفة على عملية الانتماء يرجع الى تمسك الفرد بالاسرة .
- يتأثر الانسان المصرى بقرارات المؤسسات الاقتصادية القائمة بدرجة أكثر من تأثره بالقيم التى غرست فيه اسريا وتعليميا عبر سنين حياته .

٢- دراسة (انجى فايد ٢٠١١م) بعنوان : بعض التغييرات الاجتماعية الريفية الناتجة عن تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي في الأراضي المستصلحة حديثا .

- استهدفت التعرف على التغيرات الاجتماعية الريفية الناتجة عن سياسة التحرر الاقتصادي في قطاع الزراعة فى مجتمع الدراسة.
- التعرف على طبيعة الفروق بين كل من فترتى ماقبل وما بعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى فى قطاع الزراعة، وذلك فيما يتعلق بعصرية المسكن كمتغير تابع.

وتحقيقا لأهداف الدراسة:

- استعانت الدراسة بمنهج القياس الاجتماعي وأجريت الدراسة بإحدى قرى محافظة البحيرة على عينة عشوائية بسيطة قوامها ٧٦ منتفعا من أعضاء جمعية أم صابر التعاونية الزراعية .
- ولقد استعانت الدراسة باستمارة الاستبيان من خلال المقابلة الشخصية كما استعانت بالإحصاء الوصفي المتمثل في التوزيعات التكرارية والانحراف المعياري، فضلا عن الإحصائي الاستدلال عن طريق استخدام اختيار الفروق بين متوسطي عينتين غير م س لقياس شدة العلاقة الاقتراني paired-samples T Test مستقلتين.

وقد أسفرت نتائج الدراسة: لا توجد فروق معنوية بين الفترتين بخصوص الارتباط الوجداني والتوسع بالبناء بالأرض الزراعية أي قبل وبعد التحرر الاقتصادي.

المحور الثاني: الدراسات التى تناولت البناء المخالف على الارض الزراعية:

تناولت بعض الدراسات موضوع البناء على الارض الزراعية ومنها:

٣- دراسة محمد شطا ٢٠٠٤م : بعنوان دراسة اقتصادية للفاقد بالموارد الارضية الزراعية المصرية

استهدفت: دراسة الوضع الراهن لاقتصاديات الموارد الارضية الزراعية المصرية، ومحاولة الوقوف على العوامل والاسباب المؤدية الى الفقد فى هذه الموارد منها التجريف والتبوير، والبناء على الارض الزراعية، وانشاء مصانع الطوب، أو الفقد النوعى " فاقد الانتاجية "

كما استعانت الدراسة: بالطرائق البحثية الإحصائية الوصفية، والتحليلية فى وصف وتحليل بيانات الدراسة

توصلت الدراسة الى بعض النتائج من أهمها:

- بلغ إجمالى المساحة الأرضية الزراعية التى تم استقطاعها منذ صدور القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣م حتى ٢٠٠٣م حوالى ١١١٧٢٢٣٧ فدان.
- إن من أهم الاسباب التى أدت الى الفقد الرقعى فى الأرض الزراعية فى مصر هى التجريف والبناء المخالف على الأرض الزراعية، التبوير، إنشاء مصانع الطوب.

٤- دراسة (المصلحي خليل – ٢٠١٢م) أهم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية للمتعدي على الارض الزراعية بمحافظة الغربية

استهدفت الدراسة:

-التعرف على أهم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتعدي على الأرض الزراعية
- تحديد مدى معرفة المتعدى بالبناء على الأرض الزراعية بالقوانين المجرمـــة لذلك .

ولقد استعانت الدراسة: بالمنهج الوصفي، وكما استخدم الباحث لجمـــع البيانات استبا نتين الاولى مع صاحب البناءالمخالف على الارض الزراعية والثانية مع بائع الارض الزراعية لإقامة مبان مخالفة على الارض الزراعية، ايضا كان قوام العينة (٤٠٠) اربعمائة مفردة منهم (٢٠٠) مائتان ممن قامو بالبناء على الارض الزراعية، وعدد (٢٠٠) مائتان ممن باعوا الارض الزراعية، وطبقت الدراسة على مركزا واحدا فقط من مراكز محافظة الغربية لكونها الاكثر انتشارا لمشكلة التعدي على الارض الزراعية (مركز المحلة) وجاءت **اهم النتائج على النحو التالى:**

- لا توجد علاقة بين مستوى معرفة المبحوثين بالمتغيرات الاقتصادية وإقامة المبنى المخالف على الأرض الزراعيـــــة .
- ارتفاع مستوى معرفة المبحوثين بالمتغيرات الاجتماعية وكذلك تأثيرها على قرار البناء المخالف على الأرض الزراعية.
- توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة المرتبطة بالتعدي بالبناء على الأرض الزراعية.

الإطار النظري للدراســـة

١) **المادية التاريخية:** ترتبط المادية التاريخية بتوصيف التغير الاجتماعى فى دول العالم النامى، وتختلف عن الوظيفية بالرأسمالية "المادية " ترى ان التغير فى مجتمعات العالم الثالث تسير نحو المزيد من التخلف، وحتى التنمية التى قد تحدث انما تكون تنمية تابعة غير مستقلة، اما الوبيفية ترى ان دول العالم الثالث يسير فيها التغير بشكل منتظم نحو تحقيق النوذج المثالى للمجتمعات الغربية.

ان البناء الاجتماعى بدول العالم الثالث هو بناء متخلف تابع محكوم بنمط لتقسيم العمل العمل الدولى، وانه اكتسب هذا من خلال العلاقات التاريخية، ولذا فالتنمية والتخلف بدول العالم الثالث انما هو وجهان لعملة واحدة، والذى لحق به الضرر الاكثر القرى التى زادت اكثر انعزالا.

وفى ضوء ذلك يكون فهم وتحليل التغير الاجتماعى فى دول العالم النامى من خلال ظهوى الرأسمالية والذى ظهر على اثرها التباين شديد الوضوح بين المجتمع التابع غير المستقل المتخلف والاخر الذى حقق اكثر تنمية بإخضاع المجتمع الاكثر تخلفا لسيطرتة من اجل تحقيق مصالحه (الاقتصادية والسياسية والعسكرية، فالطالما ان الاطار العام للتغير انما هو تغير تابع وغير مستقل حتما سيظل التغير بدول العالم الثالث تغيرا مشوها ليخلق ريفا مشوها لا هو ريفا بمعناه التقليدى ولا هو حضر بمعنى الحداثة (احمد زايد ،اعتماد علام ٢٠٠٦: ٥٩)

٢) **النظرية البنائية الوظيفية:** تعد إحدى النظريات الاجتماعية التي تحاول شرح وتفسير الظواهر الاجتماعية من خلال المماثلة التي يقيمها بارسونز بين النسق الاجتماعي والكائن العضوي، حيث يقول أن الحياة الاجتماعية هي كائن حي من نوع خاص، والفكرة القائلة أن الحياة الاجتماعية هي نظام اجتماعي أي نظام من أجزاء مختلفة تفسر الجزء البنائي من تعبير " الوظيفي البنائي " .

أما المماثلة مع الكائن العضوي فهو يفسر الجانب الوظيفي فإذا ما أخذنا الجسم الإنساني بصفته نظاما، فانه يمكن النظر إليه على اعتبار أن لهذا الجسم حاجات محددة كالطعام مثلا ، ويتكون من عدد من الأجزاء المترابطة (الجهاز الهضمي، المعدة والأمعاء الــخ) التي تعمل من أجل تلبية الحاجات .

وتعتبر نظرية البنائية الوظيفية أحد الموجهات النظرية التى وجهت الدراسة الراهنة لتفسير ظاهرة البناء المخالف على الارض الزراعية والتى تزايدات فى الفترة الأخيرة، بإعتبارها (النسق الاجتماعى) والكائن الحى متمثلا فى الأشخاص الذين قاموا بالبناء المخالف على الأرض الزراعية.

٣) نظرية الأنساق:

نظرية النسق الإيكولوجى: فالنسق الايكولوجى الذى يركز على العلاقة بين الإنسان والطبيعة هو" وظيفى تفاعلى يتركب من تجمع أو أكثر من الكائنات الحية فى تفاعلاتها مع البيئة الفيزيقية والبيولوجية.

كما تهتم نظرية النسق الايكولوجى بالوظائف التى تؤديها الأجزاء لبعضها البعض ، وهذا يؤكد أهمية إعتماد جميع الأجزاء على بعضها البعض فى جميع وظائفها ، وهذه هى طبيعة الكائنات الحية فلا يمكن تصور أن جـزء من هذا النسق يمكن له الإستقلال التام عن باقى الأنساق، فالتغيرات الاجتماعية التى تحدث من خلال أفراد الأسرة أو العائلة بمجتمع الدراسة بمثابة الجزء من النسق و" الأرض الزراعية " التى يحدث عليها البناء المخالف فى الأرض الزراعية بمثابة النسق الأكبر الذى يتشكل منه النسق الإيكولوجى للقرية ، وبمعنى آخر أنه لكل نسق مدخلات ومخرجات حتما ستؤدى الى نتائج (حاتم عبداللطيف :٢٠٠٤م ، ص ٢١).

الإجراءات المنهجية للدراسة

نوع الدراسة والمنهج والأدوات المستخدمـة: تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية لكونها من أنسب أنواع الدراسات ملائمة لطبيعة موضوع الدراسة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة بهدف الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها وذلك للاستفادة بها في المستقبل وخاصة في الأغراض العلمية حيث أن الدراسات الوصفية توفر صورة دقيقة ومحددة لظاهرة ما في المجتمع ولذلك استعانت الدراسة بهذا المنهج للكشف عن المتغيرات الاجتماعية والفيزيقية التى طرأت على المجتمع القروى المصرى وعلاقة ذلك بالتعدى بالبناء على الأرض الزراعية، وقد استخدمت الدراسة هذا المنهج للكشف عن خصائص مجتمع الدراسة من حيث الخصائص الديموجرافية للسكان، وخصائص البيئة الاجتماعية والفيزيقية . وكان ذلك من دواعى الحرص الشديد للباحث عند الوصف الدقيق لتلك المتغيرات بحيث لايكون هناك تكرار لدراسة نفس المتغيرات كميكانزمات ذات أثر فى مشكلة البناء على الأرض الزراعية.

الأدوات التي استخدمتها الدراسة هي:

- استمارة استبيان مكونة من أربعة محاور رئيسية، فضلا عن البيانات الأساسية ومكونة من واحد وثلاثين سؤلا ولكل سؤال متغيراته الخاصه حسب طبيعة السؤال.
- مقابلات مفتوحة مع مدراء الجمعيات الزراعية من خلال (دليل المقابلة).
- الإعتماد على بعض الإخبارين مـن أهـالى القرى مجتمع الدراسة من خلال (دليل دراسة المجتمع المحلى).

صدق الاستبانة ودليل المقابلة:

صدق الاستبانة: ويعنى أن تقيس الاستبانة ما وضعت لقياسه (حسين عطيفة : ٢٠٠٢، ٢٩٥)

الصدق الظاهرى: فقد تم حساب صدق الاستبانة عن طريق:صدق المحكمين (الصدق الظاهرى): للتحقق من صدق الاستبانة والتى تم عرضها على عدد من المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس وعددهم (١١) أحد عشرة محكما للتأكد من أن الاستبانة تقيس ما استخدمت لقياسة. وقد تم تعديل ما اتفق عليه (٨) من مجموع (١١) محكماً، أى بما يمثل نسبة اتفاق (٨٠%) من المحكمين.

ايضا تم حساب الصدق الذاتى للاستبانة وهذا سيتضح فى أثناء عرض الثبات للاستبانة وكان مؤشر صدق الاتساق الداخلى: من خلال ارتباط درجة كل مفردة بالدرجة الكلية للمحور وتم حساب معاملات ارتباط درجة كل مفردة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه.

ايضا تم حساب الصدق والثبات لاستمارة المقابلات المفتوحة والخاصة بمدراء بعض الجمعيات الزراعية والتى وقع اختيار الباحث عليها من خلال التوزيع الجغرافى للقطاعات الثلاث (شمال ووسط وجنوب الدقهلية، من خلال الباحث بالعرض على عدد (٥) خمسة مدراء للاستبانة من خلال المقابلة الشخصية، للتعرف على الصعوبات الموجودة، ومعرفة الفهم لصياغة التساؤلات، ثم تم عرض الاستبانة على السادة المحكمين، علما بأنه تم تعديل الكثير من الصياغات وترتيب التساؤلات والتزم الباحث بكافة التصويبات، ثم عرضها مرة اخرى على السادة المحكمين.

ولقد استعانت الدراسة بطريقة الإحصاء الألية بإدخال قاعدة البيانات على الحاسب الألى من خلال برنامج : (spss)، تم عرض البيانات فى ضوء جداول تكرارية والنسبة المئوية.

مجـــالات الدراسة:

المجال البشري وطريقة اختيار العينة: بعض قرى محافظة الدقهلية والمنتشر بها ظاهرة البناء على الأرض على الأرض الزراعية والتى تم اختيار عينة الدراسة الميدانية منها، ممن قاموا بالبناء المخالف على الأرض الزراعية بها، وتـم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية والتى بلغت (٣٠٦٠) ثلاثة الاف وستون مخالفا ونظرا لكبر حجم العينة وصعوبة التطبيق معهم فقد حدد الباحثون نسبة ممثلة لمجتمع الدراسة فكانت نسبة ٥% والتى تمثلت فى عدد(١٥٣) مائة وثلاثة وخمسون مبحوثا، وكان من بينهم من قاموا بالبناء المخالف قبل ٢٠١١م، و بعد ٢٥ثورة يناير ٢٠١١م.

المجال الجغرافي: يقصد به المنطقة التى اجريت بها الدراسة الميدانية والتى تم تحديدها بمحافظة الدقهلية والتي ينتشر بها ظاهرة البناء المخالف على الأرض الزراعية مما أدى الى إنكماش الأرض الزراعية بشكل ملحوظ، ولذلك تم إختيار عدد (٦) مراكز من خلال تقسيم المحافظة الى ثلاث قطاعات وهى (شمال، ووسط، وجنوب الدقهلة) بحيث يمكن تمثيل مجتمع الدراسة جغرافيا ما هو موضح بالجدول التالى:

م	القطاع	القرية	المركز	عدد المخالفين	نسبة ال ٥% من المخالفين	عدد القرى	النسبة المئوية ٥%	إجمالي العينة
١	الجنوبي	ديرب بقطارس	اجا	٢٢٩	١١	٥٧	٣	٤٦
		صهرجت الصغرى		١٨٤	٩			
		طنامل		٥٠٠	٢٥			
٢		دماص	ميت غمر	٣٧٣	١٩	٥٣	٣	٥٨
		ميت ابو خالد		٤١٧	٢٠			
		دنديط		٣٩٢	١٩			
٣		كفر الامير	تمي الاميد	٢٤١	١٢	٢١	١	١٢
٤	الوسط	المنيل	طلخا	٢٠٠	١٠	٢٤	١	١٠
٥		تلبانه	مركز المنصورة	٤٥	٢	٥٧	٣	١٦
		الخيارية		٧٥	٥			
		البقلية		١٨٢	١٠			
٦	الشمالي	الروضـــة	بلقاس	٩٥	٤	٢٥	٢	١١
		الستامـونى		١٢٧	٧			
الإجمـــــالي				٣٠٦٠	١٥٣	٢٣٧	١٣	١٥٣

المجال الزماني: للدراسة الميدانية: اعتبارا من يونيو ٢٠١٥م حتى: نهاية ديسمبر ٢٠١٥م

نتائج الدراسة الميدانية

الفرض الأول: ينص الفرض على أنه توجد علاقة دالة إحصائياً بين الأبناء الذكور وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية، وللتحقق من هذا الفرض استعانت الدراسة باختبار كا٢ للاستقلالية. Independence ، وذلك بتطبيق المعادلة الآتية:

$$\text{كا}^2 = \text{مجـ} \frac{(\text{ت} - \text{تم})^2}{\text{تم}}$$

وتحسب تم لكل خلية على حده من العلاقـــــــة :

$$\text{تم} = \frac{\text{مجموع الصف} \times \text{مجموع العمود}}{\text{المجموع الكلى}}$$

مع العلم بأن درجات الحرية في هذه الحالة = (عدد الصفوف – ١) (عدد الأعمدة – ١)

جدول(١): تكرارات الأبناء الذكور فى أسرة المخالف وعلاقتها بحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية وقيمة كا٢ ودرجات الحرية ومستوى الدلالة

البناء على الأرض الزراعية / عدد الأبناء الذكور فى الأسرة	أقل من قيراط	من ١ إلى ٢ قيراط	أكثر من ٢ قيراط	المجموع	كا٢	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
من ١-٢	٧٣	٣٧	١٠	١٢٠	١٠,١٦٠	٤	٠,٠٥	دالة
من٣ إلى٥	١٧	١٠	٥	٣٢				
أكثر من٥	=	=	١	١				
المجموع	٩٠	٤٧	١٦	١٥٣				

يتضح من نتائج الجدول السابق أنه" توجد علاقة دالة إحصائياً بين الأبناء الذكور فى أسرة المخالف وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية، حيث بلغت قيمة كا٢ للاستقلالية (١٠,١٦٠) وهى قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجات حرية (٤). وهذا يعنى أن هناك فروق بين الأسر المختلفة من حيث عدد الذكور فيها بالنسبة للبناء على الأرض الزراعية، حيث يتضح أن الأسر التى يتراوح عدد الذكور فيها من(١ – ٢) أكثر بناءا على مساحة أقل من قيراط وزيادة عدد المساحات (حلالت التعدى) التى تم البناء عليها ويعنى هذا قبول الفرض البديل – ويتضح من هذه البيانات ان عدد الابناء الذكور مؤثر فى قرار البناء على الأرض الزراعية، فضلا عن الرغبة فى الإستقلال بالمعيشة عن الاسرة الممتدة .وهذا ما اشارات اليه دراسة (حسام عبد المنعم :٢٠٠٦) لتاكيد تلاشر الاسرة الممتدة فى مقابل شيوع الاسرة النواة، والافتقار الى روح التعاون والمساندة المادية والمعنوية مما ادى الى الرغبة فى الاستقلالية وهذا ما اتفقت معه الدراسة الراهنة مع دراسة حسام عبد المنعم.

الفرض الثانى: ينص الفرض على أنه " توجد علاقة دالة إحصائياً بين الابناء الإناث وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية ".

للتحقق من هذا الفرض فقد استخدم الباحث اختبار كا٢ للاستقلالية Independence .

جدول(٢): تكرارت الأبناء الإناث فى أسرة المخالف وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية وقيمة كا٢ ودرجات الحرية ومستوى الدلالة

البناء على الأرض الزراعيـــة / عدد الأبناء الاناث	أقل من قيراط	من قيراط إلى ٢ قراريط	أكثر من ٢ قراريط	المجموع	كا٢	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
من ١-٢	٥٥	٢٨	١٠	٩٣	١,٠٧٨	٤	٠,٨٩٦	غير دالة
من٣ إلى٥	٣٣	١٨	٥	٥٦				
أكثر من٥	٢	١	١	٤				
المجموع	٩٠	٤٧	١٦	١٥٣				

يتضح من نتائج الجدول السابق أنه لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين الابناء الإناث في أسرة المخالف وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية، حيث بلغت قيمة كا٢ للاستقلالية (١,٠٨٧) وهى قيمة غير دالة إحصائياً. ويعنى هذا رفض الفرض البديل وقبول الفرض الصفري الذى ينص على أنه " لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين عدد الأبناء الاناث والبناء المخالف على الأرض الزراعية " ويتضح من هذه البيانات ان السبب فى الاقدام على البناء على الأرض الزراعية ليس بسبب زيادة عدد الابناء الاناث وانما يرجع للتغيرات الاجتماعية التى طرات على القرية المصرية منها الرغبة فى الاستقلال بالمعيشة، وشيوع نمط الاسرة النواة.

الفرض الثالث: ينص الفرض على أنه " توجد علاقة دالة إحصائياً بين توقيت البناء وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية ".

للتحقق من هذا الفرض فقد استخدم الباحث اختبار كا٢ للاستقلالية Independence

جدول(٣): تكرارت توقيت البناء والتعدى على الأرض الزراعية وقيمة كا٢ ودرجات الحرية ومستوى الدلالة

التعدى على الأرض الزراعية / توقيت البناء المخالف	أقل من قيراط	من قيراط إلى ٦ قراريط	أكثر من ٦ قراريط	المجموع	كا٢	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
قبل عام ٢٠١١م	٤٧	١٩	٥	٧١	٣,٣٧٨	٢	٠,١٨٥	غير دالة
بعد٢٥ يناير ٢٠١١م	٤٣	٢٨	١١	٨٢				
المجموع	٩٠	٤٧	١٦	١٥٣				

يتضح من نتائج الجدول السابق أنه لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين توقيت البناء المخالف والتعدى على الأرض الزراعية؛ حيث بلغت قيمة كا٢ للاستقلالية (٣,٣٧٨) وهى قيمة غير دالة إحصائياً. ويعنى هذا رفض الفرض البديل وقبول الفرض الصفرى الذى ينص على أنه " لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين توقيت البناء المخالف والتعدى على الأرض الزراعية".

كما يتضح انه لا توجد فروق جوهرية بين توقيت البناء المخالف على الارض الزراعية منذ صدور القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣م وحتى نهاية ٢٠١٠م، وتوقيت البناء عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م ، فى حجم التعديات بالبناء المخالف على الارض الزراعية، ولكن يعتبر التوسع العمرانى، فالمشكلة نفسها قائمة انما الفارق هو تقدير عدد المخالفات فى ظل ظروف معينة منها ثورة ٢٥ يناير خلال فترة وجيزة تم التعدى على اكثر من مليون فدان تقريبا بمحافظة الدقهلية مجتمع الدراسة (تجميع الباحث من خلال الادارات الزراعية بالدقهلية).

الفرض الرابع: ينص الفرض على أنه " توجد علاقة دالة إحصائياً بين ملكية الأرض الزراعية وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية "

للتحقق من هذا الفرض فقد استخدم الباحث اختبار كا٢ للاستقلالية Independence .

جدول(٤): تكرارت ملكية الارض الزراعية وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية وقيمة كا٢ ودرجات الحرية ومستوى الدلالة

البناء على الأرض الزراعية / حجم الملكية	أقل من قيراط	من قيراط الى ٢ قراريط	أكثر من ٢ قراريط	المجموع	كا٢	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
من قيراط الى اقل من فدان	٣٤	٢٦	٣	٦٣	٢٨,٣٢٨	٦	٠,٠١	دالة
لا يمتلك ارضاً على الاطلاق	٣٩	٣	٨	٥٠				
من ١ إلى أقل من ٥	١٦	١٦	٣	٣٥				
من ٥ إلى أقل من ١٠	١	٢	٢	٥				
المجموع	٩٠	٤٧	١٦	١٥٣				

يتضح من نتائج الجدول السابق أنه توجد علاقة دالة إحصائياً بين حجم الملكية ومساحة البناء على الأرض الزراعية؛ حيث بلغت قيمة كا٢ للاستقلالية (٢٨,٣٢٨) وهى قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠١) ودرجات حرية (٦) . وهذا يعنى أن هناك فروق بين أحجام الملكيات المختلفة من حيث مساحة البناء على الأرض الزراعية، حيث يتضح أن الأسر التى لا تمتلك أرضا على الإطلاق أو التى تمتلك أقل من فدان أكثر بناء على مساحة أقل من قيراط. ويعنى هذا قبول الفرض البديل. اكدت دراسة (محمد البغدادى : ٢٠٠٠م) انه لا توجد فروق جوهرية بين حجم الحيازة ومتوسط الانتاجية للفدان فى مختلف الاحجام والنظم الحيازية، وبالتالى لا توجد علاقة بين المتغيرات الفيزيقية والمرتبطة بالارض الزراعية والتعدى على الارض الزراعية .وعلى هذا يتضح ان من قاموا بالبناء على الارض الزراعية ممن قاموا بشراء المساحة المقام عليها البناء وليس من بين الحائزين الا انهم دخلوا مع الحائزين لان الجمعيات الزراعية اعطت لكل فلرد قام بشراء قطعة ارض قيراط حيازة فتم تصنيفة من الحائزين.

الفرض الخامس: ينص الفرض على أنه " توجد علاقة دالة إحصائياً بين نمط الأسرة وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية ".

للتحقق من هذا الفرض فقد استخدم الباحث اختبار كا٢ للاستقلالية Independence.

جدول(٤): تكرارت نمط أسرة المخالف وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية وقيمة كا٢ ودرجات الحرية ومستوى الدلالة

البناء على الأرض الزراعية / نمط الأسرة	أقل من قيراط	من قيراط الى ٦ قراريط	أكثر من ٦ قراريط	المجموع	كا٢	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
أسرة نووية	٧٠	٣٢	١١	١١٣	٢,٢٢٩	٤	٠,٦٩٤	غير دالة
أسرة ممتدة	١٣	١١	٣	٢٧				
أسرة مركبة	٧	٤	٢	١٣				
المجموع	٩٠	٤٧	١٦	١٥٣				

يتضح من نتائج الجدول السابق أنه لا توجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين نمط الأسرة وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية ؛ حيث بلغت قيمة كا٢ للاستقلالية (٢,٢٢٩) وهى قيمة غير دالة إحصائياً. ويعنى هذا رفض الفرض البديل وقبول الفرض الصفرى الذى ينص على أنه " لا توجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً بين نمط الأسرة (المتتدة) والبناء على الأرض الزراعية" – تبين من بيانات الجدول ان الأسر النواة هى الأكثر إتجاها نحو البناء المخالف على الأرض الزراعية من الأسر المركبة التى تلاشت من المجتمع الريفى بدرجة عاليه وقد اتفت الدراسة الراهنة مع دراسة (حسام ابراهيم : ٢٠٠٦م)، وعلى هذا يتضح ان ظهور النمط الاسرى النواة احد الاسباب التى دفعت بالأفراد القرويين بالتعدى على الارض الزراعية .

الفرض السادس: ينص الفرض على أنه " توجد علاقة دالة إحصائياً بين المستوى التعليمى وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية ".

للتحقق من هذا الفرض فقد استخدم الباحث اختبار كا٢ للاستقلالية Independence .

جدول(٥): تكرارت المستوى التعليمى وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية وقيمة كا٢ ودرجات الحرية ومستوى الدلالة

البناءعلى الأرض الزراعية / المستوى التعليمى	أقل من قيراط	من قيراط إلى ٦ قراريط	أكثر من ٦ قراريط	المجموع	كا٢	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
أمى	٢٢	١٦	١	٣٩	١٨,٩٤٣	١٠	٠,٠٥	دالة
يجيد القراءة والكتابة	٨	١	١	١٠				
متوسط	٣٦	٢٠	٣	٥٩				
فوق متوسط	٧	٣	٣	١٣				
جامعى	١٥	٦	٦	٢٧				
فوق جامعى	٢	١	٢	٥				
المجموع	٩٠	٤٧	١٦	١٥٣				

يتضح من نتائج الجدول السابق " أنه توجد علاقة دالة إحصائياً بين المستوى التعليمى ومساحة البناء على الأرض الزراعية ؛ حيث بلغت قيمة كا٢ للاستقلالية (١٨,٩٤٣) وهى قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠,٠٥) ودرجات حرية (١٠) . وهذا يعنى أن هناك فروق بين المستويات التعليمية المختلفة من حيث مساحة البناء على الأرض الزراعية. ويعنى هذا قبول الفرض البديل، على هذا يتضح ان المستوى التعليمى المتوسط والذى بلغ (٥٩) من اجمالى ١٥٣ مخالفا وهى النسبة الاكبر التى قامت بالبناء المخالف على الارض الزراعية، وقد يرجع ذلك للمستوى التعليمى، وايض يعود لارتفاع المستوى الاقتصادى بسبب اذدواج المهن لدى متوسطى التعليم والاميين وارتفاع الدخول وهذا ما اتضح للباحث من خلال تطبيق الاستبان شخصيا .

الفرض السابع: ينص الفرض على أنه " توجد علاقة دالة إحصائياً بين صعوبة إستخراج تراخيص البناء داخل الكتلة السكنية وحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية " .

للتحقق من هذا الفرض فقد استخدم الباحث اختبار كا٢ للاستقلالية Independence .

جدول(٧): تكرارت صعوبة استخراج التراخيص داخل الكتلة السكنية وعلاقتها بحجم البناء المخالف على الأرض الزراعية وقيمة كا٢ ودرجات الحرية ومستوى الدلالة

البناء على الأرض الزراعية / صعوبة استخراج التراخيص	أقل من قيراط	من قيراط الى ٦ قراريط	أكثر من ٦ قراريط	المجموع	كا٢	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
توجد صعوبة	١٠	٥	١	١٦	٠,٣٤٥	٢	٠,٨٤١	غير دالة
لا توجد صعوبة	٨٠	٤٢	١٥	١٣٧				
المجموع	٩٠	٤٧	١٦	١٥٣				

يتضح من نتائج الجدول السابق أنه لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين صعوبة استخراج التراخيص ومساحة البناء على الأرض الزراعية؛ حيث بلغت قيمة كا٢ للاستقلالية (٠,٣٤٥) وهى قيمة غير دالة إحصائياً. ويعنى هذا رفض الفرض البديل وقبول الفرض الصفرى الذى ينص على أنه " لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين صعوبة استخراج التراخيص ومساحة البناء على الأرض الزراعية"، وعلى هذا قد يرجع ذلك لتعقد الاجراءات وصعوبتها لاستخراج التراخيص الخاصة بالبناء داخل الكتلة السكنية وايضا المتخللات، اما ماجاء بالاجابات كان نتيجة التخوف الشديد من الجهات المسئولة عن حماية الاراضى الزراعية من قبل المخالفين وهذا ايضا ما اتضح للباحث بحكم انه يقطن احدى قرى مجتمع الدراسة كما جاء فى احد تعبيرات بعض المبحوثين " لحسن يهدوا لنا البيت خلينا ساكتين ".

التوصيات

- تحديد الاختصاصات والمسئولية بشكل أكثر تحديدا وصراحة فى القانون للقائمين على حماية الأرض الزراعية للحد من التعدى على الأرض الزراعية.
- التحديد الدقيق لزمن الابلاغ عن التعديات على الأرض الزراعية وإلا يحاسب المسئول.
- مراجعة إجراءات (القانون ١١٩ البناء الموحد) ومدى تطبيقة فى الريف وعلاقته بمشكلة البناء المخالف على الارض الزراعية.

- تقنين فكرة بناء المساجد أو المستوصفات الخيرية على الأراضى الزراعية من خلال الجمعيات الاهلية الخاضعة للقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م، من خلال التنسيق بين وزارتى التضامن الاجتماعى والزراعة.
- تكليف شرطة متخصصة أسوة بشرطة المرافق– شرطة الكهرباء– شرطة السياحة ..الخ لحماية الأراضى الزراعية وتكون عبارة عن جهاز مكون من الشرطة، ومسئول حماية الأراضى الزراعية بكل مركز ادارى للمحافظة، وفريق من الوحدات المحلية التابعة، ومجلس المدينة لمراقبة حالات التعدى على الارض الزراعية وضبطها فى الحال.
- اصدر تشريع مؤداه القبض الفورى على المتعدى على الارض الزراعية فورا وايداعه الحبس حتى يتم ازالة التعدى الأولى، حتى يتم زراعة الارض مرة اخرى، مع تضعيف الغرامة كلما تأخر المتعدى على الأرض يوما بعد يوم فى إزالة التعدى(وتكون الشرطة لها سلطة الضبط الفورى بمجرد الإبلاغ من مسئول حماية الأراضى بكل مركز).
- الإهتمام بالوعى والتثقيف نحو أهمية المحافظة على المورد الطبيعى (الأرض الزراعية).
- التوعية والتثقيف حول العام والخاص (ملكية الارض الزراعية بين العام والخاص) والتنمية المستدامة.
- التوسع الجاد نحو إعمار الظهير الصحراوى بحيث يكون جاذبا للهجرة الى قرى الظهير الصحراوى بشرط توفير الخدمات والمرافق (نموذج القرى المماثلة).
- التخطيط الجيد لطرائق الإتصال والتواصل بين القرى الأم وقرى الظهير الصحراوى وأن تكون هناك رؤية شمولية لتحقيق التكاملية والتواصل بينهما، بتوفير الصناعات التكميلية بالقرى الجديدة لخدمة القرى الأم ووسائل المواصلات الجيدة.
- توفير المشروعات الصناعية والتجارية والتعليمية(المدارس– المعاهد الجامعات) لخلق فرص عمل وتيسير عوامل الجذب للمجتمعات الجدية.
- تشديد العقوبات وسرعة البت فى المخالفات كان يحدد القانون المخالفة والعقوبة الرادعة القابلة للتطبيق والتى يصعب فيها التحايل على القانون بالقانون.

المقترحات (الرؤية المستقبلية)

المسار الأول: فى حال تبنى الدولة لخطة أو برنامج إنمائى حقيقى يعالج المتغيرات الاجتماعية والفيزيقية والمرتبطة بالبناء المخالف على الأرض الزراعية، ووضع حلولا موضوعية للحد من مشكلات واحتياجات الفرد فى المجتمع من بناء مخالف على الأرض الزراعية، فإن الاوضاع العامة سوف تتغير الى الافضل، وبالتالى سوف تعود الروابط الأسرية والتعاون فيما بينهم، ويقل التعدى على الأرض الزراعية، على اعتبار أن التغيرات الاجتماعية ذات صلة وثيقة بالبناء المخالف على الأرض الزراعية .

المسار الثانى: اما إذا مابقيت الاوضاع متروكة بلا تدخل سريع من الدولة بكل تأكيد سوف تندثر الأرض الزراعية، ومهما تم إستصلاح أراضى زراعية لن تكافئ المساحات الخصبة التى يتم التعدى عليها بالبناء المخالف، مع التأكيد من قبل الدولة بالبحث عن حلول غير تقليدية لمشكلة البناء المخالف على الأرض الزراعية قبل فوات الأوان وإلا سوف تتعرض الأرض الزراعية للتصحر من خلال التجريف والبناء والتبوير للأرض الزراعية .

المسار الثالث: اجراء المزيد من الدراسات وبإستمرار للمتغيرات الاجتماعية نظرا لأن التغير الاجتماعى دائم ومستمر بالمجتمعات فى ظل الانفتاح المعلوماتى التكنولوجى " دور الانفتاح المعلوماتى فى التغير الاجتماعى فى الريف المصرى ".

قائمة المراجع

أحمد زايد، اعتماد محمد علام (٢٠٠٨م): التغير الاجتماعى، مكتبة الانجلو المصرية

انجى خيرى محمد فايد (٢٠١١م): بعض التغييرات الاجتماعية الريفية الناتجة عن تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي فى الأراضى المستصلحة حديثا، رسالة دكتوراه، قسم الاجتماع الريفى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠١١م

حسين عبد الحميد احمد رشوان(٢٠٠٢م): التغير الاجتماعى والتنمية السياسية فى المجتمعات النامية، ط ٣المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية

حسين ابو الفتوح عطيفة (٢٠٠٢م): منهجية البحث العلمى وتطبيقاتها فى الدراسات التربوية والنفسية، القاهرة، دار النشر الجامعى

السيد عبد العاطى، محمد أحمد بيومى(٢٠٠٥): علم الاجتماع الثقافى، دار المعرفة الجامعية الازاريطة، الاسكندرية

المجلة المصرية للتنمية والتخطيط (٢٠١٠): معهد التخطيط القومى، المجلد الثامن عشر – العدد الاول يونيه

المركز القومى للبحوث الاجماعية والجنائية(٢٠٠٣): المؤتمر السنوى الخامس " التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى خلال خمسين عاما " ٢٠– ٢٣– ابريل ٢٠٠٣م، المجلد الاول، القاهــرة

حاتم عبد المنعم احمد (٢٠١٠م): ،مقدمة فى علم الاجتماع البيئى دار النصر للنشر والتوزيع، القاهرة

حاتم عبد المنعم أحمد عبد اللطيف(٢٠٠٤م): الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة فى سوسيولوجيا البيئة ، دار النصر للنشر والتوزيع، القاهرة

عاليه حبيب (٢٠١٠): علم الاجتماع الريفى، قضايا ودراسات تطبيقية، جامعة عين شمس

قانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣م

محمد على محمد على شطا(٢٠٠٤م): دراسة اقتصادية للفاقد بالموارد الأرضية الزراعية المصرية، رسالة دكتوراة، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة المنصورة

محمد عاطف غيث(١٩٦٥): التغير الاجتماعى فى المجتمع القروي ،دراسة فى محافظة الدقهلية " القيطون وهلا وكفر الشيخ " الدار القومية للطباعة والنشر، الاسكندرية

نادر نور الدين محمد، فؤاد حنا سليمان(٢٠٠٠م): استراتيجية استصلاح الاراضى فى مصر فى خمسين عاما والنظرة المستقبلية، الجمعية المصرية لعلوم الأراضى

SOCIAL AND PHYSICAL ENVIRONMENT VARIABLES ASSOCIATED WITH BUILDING ON AGRICULTURAL LAND

A FIELD STUDY ON SOME VILLAGES IN AL-DAQAHLYIA GOVERNORATE

[10]

Habib, Aalyia, H. A.[(1)]; AL- Nanna, M. A.[(2)] and Ahmed, Y. M. M.[(3)]

1) Faculty of Girls, Ain-Shams University .2) Faculty of Agriculture, Ain Shams University. 3) Dakahlia Directorate of Social Solidarity

ABSTRACT

The study aims to recognize the variables of the social and physical environment associated with the inconsistent building on the agricultural land, which happening to the Egyptian village, determining the reasons that make the farmer have an inconsistent building on the agricultural land; moreover, the study aims to recognize the effects resulting because of the inconsistent building on the agricultural land. In order to achieve the goals of the study the researchers have organized the study in two chapters: the first deals with the reference and theoretical study of the most previous studies, on the other hand the second one deals with the field procedures and studies and the study of the local society of some villages in Dakahlia governrate.

In order to achieve the goals, the researcher has divided the society into three sectors: (north, middle and south) so that the sample can be greatly resembling to the society, this study depended on the descriptive and social survey curriculum and the curriculum of the local society study, in addition to that this study has appealed for some tools to get some field information including: (the questionnaire form, the deep encounter/meeting and the study of the local society index). The researcher has appealed for a 153 sample of the ones who have built

inconsistently on the agricultural land of 3060 total contradicting with the society of the study(some villages of Dakahlia governrate) representing 5% of the contravener and the number of the villages connecting with the study.

The results of the study:

1) There is a relation among the social changes(the living independence desire, education standard, income standard, and family standard) the most common on the study field and the inconsistent building on the agricultural land, resulting in 41.2% of the people who have less than an acre who have built inconsistently on the agricultural land; moreover, there are some who don't own a land at all representing 32.7% have also built inconsistently on the agricultural land, which means that ownership is not a condition not to stop or the inconsistent building on the agricultural land.
2) There is no relation between the physical environment changes and the inconsistent building on the agricultural land, despite the increase of the acre production, constructing on the agricultural land is increasing gradually.
3) There is no statistics including (males, females) in the family and the inconsistent building on the agricultural land.
4) There is dominance of 73.9% of the nuclear family in the villages of Dakahlia governrate, on the other hand 17.6% of the extended family matching with many previous studies.
5) There is no statistics including the number of the children (male, female) of the family and the inconsistent building on the agricultural land.

There are no differences of a statistic reference (0.01) between the rural society and the civilized rural one according to the type and the style of the inconsistent building on the agricultural land.

6) The study recommends that there has to be a serious intervention from the country to find unconventional solutions limiting the inconsistent building on agricultural land, otherwise Egypt is going to suffer from extreme desertification of its agricultural lands that is going to affect badly on the national income throughout the agricultural sector that represents the main income for Egypt as it is considered to be an agricultural country.